

مجادلة السائد في اللغة والأدب والفكر

ندوة دولية
نظمها قسم اللغة والآداب العربية
23 - 24 نوفمبر 1996

الجزء الأول في التراث اللغوي والنقدي

أشرف على تنظيم الندوة
وأعد أعمالها للنشر
أ.د. توفيق بن عامر

المجلد : XII

السلسلة : 7

عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه

حسن حمزة/فرنسا

أ- تمهيد: في مزلق المصطلح النحوي العربي القديم:

لم يعرف سيبويه مصطلح الجملة، فليس هذا المصطلح موجودا في الثبت الذي أعده جيرار تروبو للكتاب 1، وهو ليس موجودا في الثبت الذي أعده أمادو ديالو لمعاني القرآن للأخفش 2. وربما ورد مصطلح الجملة أول ما ورد في كتاب معاني القرآن للفراء 3 ثم في كتاب المقتضب للمبرد حين قال في باب الفاعل: « وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب » (المقتضب، 8/1). ثم شاع استعمال هذا المصطلح عند نحاة القرن الرابع الهجري والقرون التي تلتها إلى إيامنا هذه. غير أن النحاة لم يفرّدوا للجملة بابا في كتبهم كما افرّدوا بابا للكلام. وقد يكون ابن هشام الانصاري المتوفى عام 761 للهجرة 1361 م، من أوائل الذين خصّوا الجملة بباب، إن لم يكن أول من فعل ذلك حين خصص بابا في مغنى اللبيب (374/2) للمقارنة بين الجملة والكلام.

لئن استخدم النحاة العرب مصطلح الجملة فانهم صرفوا همهم في التحليل إلى الفعل وفاعله من جهة، والمبتدأ وخبره من جهة أخرى متابعين سيبويه في هذا التحليل. ويرى هنري فليش أن هذا الأمر يعكس غياب مفهوم عام للجملة في التراث النحوي العربي، فيقول:

« ليس عندهم نظرية عامة للجملة. لقد ميزوا الجملة الاسمية من الجملة الفعلية ».

فماذا يحدث في باب المعارف الإجتماعية مثلا لو حولنا وجهة الدرس من إعتبار الخاص مرحلة لإستصفاء العام وما يبني الكيان الإجتماعي بإعتباره وحدة ثبتت قيامها في ذهن الناس قراءات متأخرة في تاريخ الإنسان دعمتها فلسفات وإيديولوجيات إلى إعتباره غاية في ذاته وكيانا ليس منخرطا بالضرورة في الإطار العام بمعنى ماذا يحدث لو قطعنا الطريق في إتجاه عكسي تصبح غاية البحث فيه الإختلاف لا الإئتلاف؟.

إنّ السائد بالمعنى الذي حاولنا تحديده يدعو إلى تجريب هذا النوع من البحث لأنّه من فرط وقوعه في ما يجمع ويؤلف يشير بجلاء ووضوح إلى ما يميّز ويفرّق ومن تأكّيده على علاقة الوصل يرفع الحجاب عن علاقة الفصل التي تؤكد نسبيته من جهة وإنتمائه إلى مجال التصور من جهة ثانية.

ب - المسند والمسند إليه : الاقتضاء المتبادل :

عقد سيبويه في الصفحات الأولى من كتابه، وهي الصفحات التي ترسم الإطار النظري العام الذي ينطلق منه، بابا سماه : « باب المسند والمسند إليه . وهما ما لا يَغْتَنِي واحد منهما عن الآخر،

ولا يجد المتكلم منه بدا . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه . وهو قولك : (عبد الله أخوك) و (هذا أخوك) . ومثل ذلك (يذهب عبد الله) ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء » (الكتاب، 23/1).

يشير نص سيبويه إلى علاقة الاقتضاء المتبادل التي تحكم المسند والمسند إليه، فهما « ما لا يَغْتَنِي واحد منهما عن الآخر » . وفي هذا دلالة واضحة على انهما يشكلان زوجين لا يوجد أحدهما إلا بوجود صاحبه . ويقتضي كل زوج منهما زوجة دون مفاضلة أو ترتيب، فهما موضوعان على قدم المساواة في أن كل واحد منهما يقتضي الآخر « ولا يجد المتكلم منه بدا » ، ذلك أنه لا يمكن لنظام من الأنظمة أن يُبْنَى على عنصر واحد، فلا بد له إذن من عنصرين على الأقل يمكنَّان من تصور وجود علاقة بينهما . والنظام النحوي الذي بينيه سيبويه قائم في زعمي على هذه العلاقة بين عنصرين، عنيت المسند والمسند إليه، فكل ما تجاوز هذين العنصرين فإنما يُرَدُّ إليهما . ولم يذكر سيبويه المسند إلا ذكر المسند إليه معه، وليس إختيار مصطلح المسند والمسند إليه إلا دليلا على علاقة الاقتضاء المتبادل بين هذين العنصرين اللذين لا ينفك أحدهما عن الآخر، فإذا سقط أحدهما لم يكن بد من سقوط الثاني الذي يستند إليه، أي من سقوط النظام برمته .

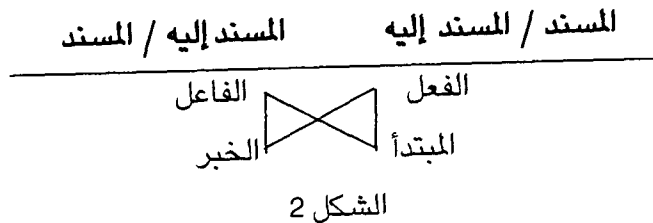
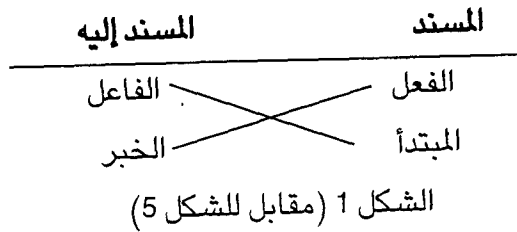
ليست العلاقة بين المسند والمسند إليه، في زعمي، علاقة معنوية فحسب يراد بها أن المعنى لا يكتمل إلا بوجود العنصرين، وإنما هي أيضا علاقة نحوية لا يكون اكتمال المعنى إلا وجها من وجوها . عنيت بذلك ضرورة كل عنصر من العنصرين في اكتمال البناء النحوي . وسوف

اتناول في ما يلي تحديد المسند، وتحديد المسند إليه، وتحديد نمط علاقة الاقتضاء المتبادل بينهما في الكتاب .

ج - المسند والمسند إليه : على شفا المنزلق :

أ - التقاليب المحتملة :

يقول السيرافي في شرحه لباب المسند والمسند إليه في الكتاب إن فيه أربعة أوجه : «أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه المحدث عنه [...] فالفعل حديث عن الفاعل، والخبر حديث عن الإسم [...] والوجه الثاني أن يكون التقدير فيه : هذا باب المسند إلى الشيء، والمسند ذلك الشيء إليه [...] والوجه الثالث أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كل حال، والمسند إليه هو الأول [...] ويكون بمنزلة المبني والمبني عليه [...] الوجه الرابع وهو أن يكون المسند هو الأول على كل حال، والمسند إليه الثاني على كل حال [...] ويكون المسند إليه بمنزلة المضاف والمضاف إليه [...] وذلك أن معنى الإضافة والإسناد واحد . فتبين هذه الوجوه، فإنها محتملة كلها» (شرح الكتاب، 60/2) . وهذا ما تمثله الأشكال التالية :



لم يذكر سيبويه المسند والمسند إليه إلا في أربعة مواضع من كتابه. أما الموضع الأول، وهو الذي نقلته في بداية هذا البحث، فلم يعين فيه المسند ولا المسند إليه. غير أن المواضع الأخرى لا تمضي في الإتجاه الذي اختاره السيرافي، وذلك يمكن أن يلمح في النص التالي: « فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه » (الكتاب، 126/2). بل قد صرح سيبويه بخلاف ما اختاره السيرافي فقال في شرحه (هذا عبد الله منطلقاً): « ولم يكن ليكون (هذا) كلاماً حتى يبنى عليه أو يُبقي على ما قبله، فالمبتدأ مسند، والمبني عليه مسند إليه » (الكتاب، 78/2).

وصرح بخلاف ما اختاره السيرافي حين نقل في الموضع الرابع عن الخليل أنك إن سميت رجلاً ب (خيراً منك) لم يكن هذا كلاماً مكوناً من مسند ومسند إليه، فلا يكون (خيراً) مبتدأ و(منك) خبراً، لأن (منك) كما يقول الخليل، « بمنزلة شيء من الاسم في أنه لم يُسند إلى مسند، وصار كمال الاسم، كما أن المضاف إليه منتهى الاسم وكماله » (الكتاب، 328/3 - 329).

2 - المنطلق: المسند والمسند إلى المسند:

هذا القول الأخير للخليل يجعل خبر المبتدأ مسنداً إلى مسند. يعني أن المبتدأ مسند وأن الخبر مسند إلى هذا المسند.

على هذا الأساس يكون باب المبتدأ والخبر والفعل والفاعل: « باب المسند، والمسند إلى المسند »، ثم يُضمر لفظ المسند الأخير لتقل العبارة فيصبح الباب: « باب المسند والمسند إليه » يعود الضمير على لفظ المسند الأول، لا الثاني، فيكون معنى المسند إليه في هذه العبارة: ما أسند إلى غيره، أي ما أسند إلى ما قبله. وهذا ظاهر كلام سيبويه، ولذلك لم يرد لفظ المسند إليه في الكتاب إلا مسبقاً بلفظ المسند ليمكن أن يعود الضمير عليه.

استقر عندي أن المبتدأ مسند في الكتاب. ويعزز ابن جني هذا الاعتقاد الذي يبدو خارجاً على السائد المتداول في التراث النحوي العربي

المسند	المسند إليه
الفاعل	الفعل
الخبر	المبتدأ

الشكل 3 (مقابل للشكل 4)

المسند	المسند إليه
الفعل	الفاعل
المبتدأ	الخبر

الشكل 4 (مقابل للشكل 3).

وقد أهمل السيرافي وجهاً خامساً يحتمله التقليل النظري البحث يكون فيه المبتدأ والفاعل مسنداً، والفعل والخبر مسنداً إليه. ولا أظن أن سيبويه أراد هذا الوجه، ولا أظن أنه أراد الوجه المقابل له، وهو الوجه الأول الذي اعتبره السيرافي أجود الوجوه وأرضاه، فهو ألصق بمفهوم نحوي القرن الرابع ومن تلاه^{منه} بمفهوم سيبويه (انظر أدناه)

المسند	المسند إليه
الفاعل	الفعل
الخبر	المبتدأ

الشكل 5 (مقابل للشكل 1)

كله، فقد نقل ابن منظور في اللسان (مادة س ن د) عن ابن جني^{في} تفسيره لكلام سيبويه في المسند والمسند إليه ما يلي: «قال: وقول سيبويه: هذا باب المسند والمسند إليه، المسند هو الجزء الأول من الجملة، والمسند إليه الجزء الثاني منها، والهاء من (إليه) تعود على اللام في قوله (والمسند إليه)، وهو الجزء الثاني، يعود عليها ضمير مرفوع في نفس المسند، لانه اقيم مقام الفاعل، فان أكدت ذلك الضمير قلت: هذا باب المسند، والمسند هو إليه». ويبدو أن ليفين (Levin) اعتمد على هذا حين قال إن المسند والمسند إليه عند سيبويه لا يعبران عن الوظيفة، وإنما يعبران عن الموقع، وإن سيبويه يختلف بذلك عن نحاة القرن الرابع ومن جاء بعدهم لانه يجعل العنصر الأول مسندا، فعلا كان أو مبتدأ، والعنصر الثاني مسندا إليه، فاعلا كان أو خبرا.

3 - المصطلح والمعنى المعجمي:

على أن الأشكال الذي يثيره عود الضمير في المسند والمسند إليه يكمن في عدم القدرة على استخدام لفظ (المسند إليه) مصطلحا، لانه لا ينفك من لفظ (المسند) الاو الذي يعود الضمير عليه. فإذا صار مصطلحا مستقلا بنفسه عاد الضمير على لفظ المسند المتصل به لانه لا يجوز أن يعود الضمير على غير مذكور، فصار معناه: ما أسند إليه غيره، لا ما أسند إلى غيره. وهذا ما استقر في الدرس النحوي العربي فيما بعد في استخدامه لمصطلحي (المسند) و (المسند إليه). أما سيبويه فلم يستخدم هذا المصطلح الأخير، وإنما المصطلحان عنده: (المسند) و (المسند إلى المسند)، أي المسند إلى غيره، أو ما قبله، الخ.

إن استخدام المسند إليه مسبقا بالمسند أقرب إلى المعنى اللغوي العام منه إلى المصطلح. وسوف يدفع استخدام المسند والمسند إليه مصطلحين فيما بعد، إلى فصل أحدهما عن الآخر، وجعل المسند إليه مصطلحا قائما بذاته لا يسبقه بالضرورة ذكر للمسند. ويبدو أن المضاف والمضاف إليه سلكا هذا المسلك قبل أن يستقر مصطلحين في التراث النحوي العربي، فقد يذكر المضاف إليه دون أن يذكر المضاف قبله، ما

يعني أن المضاف إليه قد استقل بنفسه مصطلحا، فلم يعد أسير المضاف. يقول سيبويه إن «المضاف إليه منتهى الاسم وكماله» (الكتاب، 328 - 329 / 3). ويقول في موضع آخر: «كما يضم المضاف إليه إلى المضاف» (الكتاب، 268 / 2).

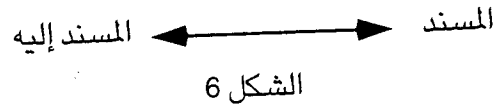
حين يستقل لفظ (المضاف إليه) بنفسه فيصبح مصطلحا لا حاجة لذكر (المضاف) أمامه يعود الضمير فيه إلى الاسم الذي يتصل به، كما هو حال المثال الأخير في الكتاب. وبذلك يصبح معنى (المضاف إليه): الذي أضيف إليه غيره. (انظر امثلة أخرى في الكتاب، وبذلك يصبح معنى (المضاف إليه) الذي أضيف إليه غيره. (انظر امثلة أخرى في الكتاب) 6/1، 377، 240/2، 278، الخ). وربما كان مثل (المسند إليه) صار معناه حين استقل مصطلحا فيما بعد: ما أسند إليه غيره. ^{كمثل (المضاف إليه)}

4 - المسند اليه والتأويل:

إن التخليط في موضوع المسند والمسند إليه يقوم على تقسيم يبدو - لاول وهلة - في غاية البساطة والوضوح والبداهة، فهناك مصطلحان يطلقان على المبتدأ والخبر هما (المسند) و (المسند إليه). فإن كان المبتدأ (مسندا) صار الخبر (مسندا إليه)، وإن كان المبتدأ (مسندا إليه) صار الخبر (مسندا). غير أنني أزعم أن النظر إلى هذه القضية من هذه الزاوية لا طائل من ورائه، ولا يمكن أن يؤدي إلى فهم مقولة سيبويه، لاننا نستخدم (المسند إليه) مصطلحا مستقلا قائما بنفسه، والضمير فيه جزء لا ينفك منه، فتعني به في هذه الحالة: ما أسند إليه [غيره]. أما في كتاب سيبويه فالمصطلحان هما (المسند) و (المسند إلى المسند)، ولم يرد المسند إليه مصطلحا قط، لان الضمير فيه ليس جزءا منه، بل هو عائد على ما قبله. ويمكن لك أن تعتبر الفارق بين الامرين بالتقديم والتأخير، فذلك جائز في المصطلح لانك لا تقول: (المسند إليه) والمسند الا وأنت تريد (المسند إليه) المصطلح القائم بنفسه. فإن غابت هذه المسألة لحظة واحدة عن ذهن الباحث فاللبس واقع لا محالة.

الخبر، وهذا يؤدي إلى أن يكون كل واحد من المبتدأ والخبر مسندا إلى الآخر، مسندا إليه الآخر.

أشار السيرافي إلى هذا المعنى اللغوي حين قال أن معنى المسند والمسند إليه في كلام سيبويه يمكن أن يكون التقدير فيه « هذا باب المسند إلى الشيء، والمسند ذلك الشيء إليه » (شرح الكتاب، 60/2)، فلا يكون أحد الركنين أصلا، ويكون الثاني فرعا عليه، بل كل ركن من الركنين يستند إلى الآخر كما يستند الآخر إليه، ولا يكون أحد الركنين تابعا للآخر، بل يتعلق كل واحد منهما بصاحبه، فلا ينفك منه، لأن العلاقة بينهما حينئذ علاقة متكافئة يمكن أن يرمز إليها بالشكل التالي:



ليست هذه العلاقة المتكافئة في الكتاب من نسج الخيال، فهي ظاهرة أيضا في كتاب العين الذي يبقى مهما قيل في نسبته إلى الخليل- نتاج عصر سيبويه.

المسند في العين ما اسندت إليه، فقد جاء فيه « كل شيء اسندت إليه شيئا فهو مسند [...] والمسند الدهر لان الأشياء تسند إليه » والكلام سند ومسند كقولك: عبد الله رجل صالح، فعبد الله سند، و[رجل] صالح مسند إليه.

تبدو عبارة العين أقل لبسا من عبارة سيبويه، لأنها تستخدم لفظين مختلفين هما السند والمسند، وهي تنص على أن الأول سند، وعلى أن الثاني مسند إلى الأول.

إن كان عبد الله سندا، فالرجل الصالح مسند، لأن الكلام سند ومسند. فإن أخذنا تفسير العين لمعنى المسند، وهو ما أسند إليه غيره، فهمنا من ذلك أن الرجل الصالح - وهو مسند - قد أسند إليه عبد الله، فقد صار الرجل الصالح مسندا إلى عبد الله ومسندا إليه عبد الله. فإن كان

حين يقول سيبويه: « المبتدأ مسند، والمبني عليه مسند إليه ». لا يعني أن الخبر مسند إليه، وأن المبتدأ مسند - وقد قدمت الخبر هنا وأخرت المبتدأ مخافة الالتباس - إنما يريد أن يقول أن المبتدأ مسند، وأن الخبر مسند إلى المبتدأ، أي أنه أسند إلى المسند. إن أسند الخبر إلى المبتدأ فذلك يفرض أن يكون المبتدأ مسندا إليه الخبر. وقد رأينا أن المبتدأ مسند عند سيبويه، فقد صار إذن مسندا، كما صرح به، ومسندا إليه [الخبر] كما يستنتج من كلامه.

يبدو هذا القول في بداية الأمر غريبا متناقضا لا ينبغي أن يتشاغل به. غير أنه على غرابته الظاهرة، لا نقض فيه ولا إحالة، فالمبتدأ قد أسند واسند إليه غيره، فهو بذلك مسند، ومسند إليه [غيره]. ويؤكد المعنى المعجمي للمسند هذا التحليل، فالمسند في كتب اللغة ما اسندت إليه غيره. جاء في اللسان: « كل شيء اسندت إليه شيئا فهو مسند [...] وما يسند إليه يسمى مسندا ومسندا، وجاء في العين: « كل شيء اسندت إليه شيئا فهو مسند [...] والمسند الدهر لان الأشياء تسند إليه ».

اعتقد أن الصورة الآن لم تعد غريبة مستهجنة كما بدت لأول وهلة، فهي صورة يؤكدها المعنى المعجمي الذي يجمع بين (المسند) و (المسند إليه [غيره])، فيجعل الثاني تفسيرا للأول، وليس مقابلا له، وهو أمر لم يلتفت إليه الباحثون فيما أعلم حين انطلقوا من المعنى الاصطلاحي فقالوا إن كلا من المبتدأ والخبر إما أن يكون مسندا إليه، وإما أن يكون مسندا.

5- المسند والتاويل:

ليس اللبس خاصا بلفظ المسند إليه، فلفظ المسند ملبس هو الآخر، لأن المسند هو ما أسند إليه غيره، كما تقول المعاجم. وقد رأينا أن المبتدأ عند سيبويه مسند أسند إليه غيره. غير أن لفظ المسند - وهو إسم مفعول يعني: ما أسند - يفترض أن يكون مسندا إلى شيء. فإن قلنا إن المبتدأ مسند نتج عن ذلك أنه مسند إلى غيره، وليس هنا ما يسند المبتدأ إليه إلا

الأمر كذلك أصبح السند، عبد الله، مسندا إلى الرجل ومسندا إليه الرجل في أن واحد. هذا التعليل يجعل كل واحد من العنصرين جزءا لا ينفك من صاحبه، لأنه أسند إلى صاحبه، وأسند صاحبه إليه.

6 - المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل :

لم يصرح سيبويه بلفظ المسند ولا بلفظ المسند إليه حين ذكر الفعل والفاعل، على خلاف ما فعله في المبتدأ والخبر، فقد ذكر الفعل والفاعل مرة واحدة في سياق حديثه عن المسند والمسند إليه، فجعلهما بازاء المبتدأ والخبر، فقال: « فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الإسم، كما لم يكن للإسم الأول بد من الآخر في الابتداء » (23/1).

ظاهر كلام سيبويه يجعل الفعل بازاء المبتدأ، والفاعل بازاء الخبر. وليس في الكتاب موضع آخر يمكن أن يشير إلى عكس ذلك. وهذا ما فهمه ابن جني في النص الذي نقلناه عن لسان العرب حين قال أن المسند عند سيبويه هو الجزء الأول من الجملة، والمسند إليه الجزء الثاني، فجعل بذلك المبتدأ والفعل في جهة، والخبر والفاعل في جهة ثانية. وتمضي نظرية العامل التي تشكل صلب النظرية النحوية العربية في هذا الاتجاه من الجمع بين المبتدأ والفعل، والخبر والفاعل، لأن الجزء الأول من الجملة، مبتدأ كان أم فعلا، عامل في الجزء الثاني منها، خبرا كان أم فاعلا، فالفعل يرفع الفاعل كما يرفع المبتدأ الخبر. يقول سيبويه في مقارنة الخبر بالفاعل: « المبني على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل » (الكتاب، 118/2)، ويقول مقارنا المبتدأ بالفعل: « [...] لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده » (الكتاب، 87/2)، ويقول في جملة: « هذا عبد الله منطلقا » ان « هذا » يعمل في ما بعده عمل الفعل » (الكتاب، 87/2).

د - العمل والبناء والاسناد :

1 - العمل :

ليس النحو إلا دراسة العلاقات بين الوحدات النحوية الدنيا في الكلام. والكلمة هي الوحدة النحوية الدنيا في نظر النحويين العرب، فالكلمات كما يقول الزجاجي، « مختلفة المعاني، متباينة المجاري في طريق الاعراب. وكل واحد منها له نحو في كلامهم ليس للآخر، ووجه ينفرد به. فلما كان ذلك وجب الفرق بينها » (الايضاح، 43). وقد قسم سيبويه الكلم إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل6، ثم انتقل إلى درس مجاري أواخرها ليفصل بين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه إلى غيره، وما يتغير آخره لضرب من العوامل، فجعل المجاري ثمانية وإن كانت في اللفظ أربعة أضرب: الرفع والضم، والنصب والفتح، والجر والكسر، والجزم والوقف انطلاقا من نظرية العامل التي تشكل أساس النظرية النحوية العربية. ثم أتى بباب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن صاحبه، ولا يجد المتكلم منه بدا.

لم يكن هذا التبويب صدفة لا هدف من ورائه، بل كان تبويبا واعيا مقصودا لا تُنثر فيه الأبواب نثرا، فهو تبويب يعكس تصور سيبويه وتحليله، لأنه ينطلق من أقسام الكلام إلى عمل بعض الكلام في بعض. ولا يكون هذا العمل إلا في التركيب. وقوام التركيب مسند ومسند إليه. ولذا فإنني أعتقد أن الجملة في التراث النحوي العربي عموما، وفي كتاب سيبويه خصوصا، لا يمكن أن تدرس بمعزل عن نظرية العامل، ولا يكون العامل والمعمول إلا بالتركيب في داخل الجملة، فقوام النظرية النحوية العربية دراسة الجملة في ضوء نظرية العامل.

قدم سيبويه في إطار هذه النظرية حدا للكلام قلما انتبه إليه الدارسون الذين صرفوا همهم إلى المعنى. وهو حد يعتمد على العمل ويكون الكلام فيه « ما عمل بعضه في بعض واستغني ». يقول سيبويه معللا انتصاب (الفرسخ) في قول العرب: (داري خلف دارك فرسخا) :

تعبير أندري رومان (8)، فقد يكون في الجملة عدد لا حصر له من العناصر، وليس له من حد إلا ما تعيه الذاكرة. غير أن سيبيويه في حده لما عمل بعضه في بعض يضيف: « واستغنى ». هذا المعيار الآخر، وهو الاستغناء، يسمح بقصر الجملة على عنصرها، وهو نفس المعيار الذي استخدمه في حده للمسند والمسند إليه. وهذا واضح في تعليقه لنصب (فرسخ) في قولهم: (داري خلف دارك فرسخا)، فهو يقول إن (الفرسخ) انتصب «لأن (خلف) خبر للدار، وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى» (الكتاب، 417/1). عنى بذلك أنك لو شئت أن تلغي (الفرسخ)، وتكتفي بالمبتدا وخبره لأمكن ذلك.

- المستوى الخارجي: تكون العناصر المجتمعة في الجملة وحدة مغلقة على نفسها، لا تتيح لأي عنصر خارج عنها أن يعمل في أحد عناصرها، فهي جملة، أي مجموعة باعتبار أجزائها في الداخل، ووحدة باعتبار علاقتها بما هو خارج عنها. وليس هذا الفهم ببعيد عن قول اللسانيين إن الجملة هي الوحدة النحوية الكبرى. يمكن إذن للعناصر أن يعمل بعضها في بعض في داخل الجملة، فتتغير حركات الاعراب بتغيير العوامل. أما العنصر الخارجي فلا يمكنه أن يعمل فيها فيغيرها. إن هذه الوحدة التي تميز الجملة على المستوى الخارجي هي التي تجعلها كتلة واحدة بمنزلة المفرد، تقع في موقعه، وتأخذ حكمه،

فتكون فاعلا ومفعولا ونعتا إلى غير ذلك. غير أن أثر العامل لا يظهر فيها لأنه إن ظهر فلن يكون إلا في أحد عناصرها، وعناصر الجملة أقفلت على نفسها. ولذلك يقرر النحويون أن الجملة في محل إسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور.

يقول هاينس غروتسفيلد (Heinz Grtzfeld) إن النحاة العرب «اعتبروا الجملة وحدة أساسية في اللغة، ولذلك كان النحاة الأوائل يفتتحون دراساتهم بالقسم النحوي (انظر كتاب سيبيويه مثلا). وليس هذا التوافق بين سيبيويه والمدرسة الهيكلية التي تعتبر المستوى النحوي

« انتصب لأن (خلف) خبر لل (دار) » والمبتدأ وخبره « كلام عمل بعضه في بعض واستغنى » (الكتاب، 417/1). ويسأل سيبيويه الخليل عن قولهم في الأزمنة: (كان ذاك زمن زيد أميراً) بإضافة الزمن إلى جملة (زيد أمير) فيرد الخليل قائلاً إن كلمة (زمن) «لما كانت في معنى (إذن) أضافوها إلى ما عمل بعضه في بعض» (الكتاب، 119/3). وقد تناول المبرد هذه المسألة فسمى ما عمل بعضه في بعض جملة حين سمى الباب: « باب إضافة الأزمنة إلى الجمل » (المقتضب، 347/4). وأخذ الزجاجي قول سيبيويه فجعله حدا صريحا للجملة حين قال: « إعلم أن الجمل لا غيرها العوامل، وهي كل كلام عمل بعضه في بعض واستغنى، وهي تحكى على ألفاظها » (الجمل، 339).

إن عبارة سيبيويه تحد الجملة على مستويين اثنين:

- المستوى الأول هو المستوى الداخلي حيث ينظر إلى العناصر في علاقتها بعضها ببعض. وهي علاقة يعبر عنها بالعمل، فلا قيام للجملة دون عامل. ويقتضي ذلك أنه لا قيام لها دون معمول، فوجود الواحد يستلزم وجود الآخر إذ لا عامل دون معمول، ولا معمول دون عامل. وهذا معنى قوله إن بعضها يعمل في بعض. ولا ينبغي أن يتوهم في ذلك أن الأول يعمل في الثاني، وأن الثاني يعمل في الأول، فالفاعل يعمل في الفاعل ولا يعمل الفاعل في فعله. والمبتدأ يعمل في الخبر ولا يعمل الخبر في المبتدأ، لأن المبتدأ عند سيبيويه والبصريين مرفوع بالإبتداء (7). « خلاصة القول أن عناصر الجملة لا يستقل بعضها عن بعض، بل يتعلق به، وآية هذا التعلق أن يعمل بعضها في بعض ويؤثر فيه بتغيير حركة آخره.

لا ريب في أن هذا الحد للجملة يجعلها أكثر من عنصر واحد ليتمكن أن يتصور فيها عامل ومعمول، فأقل ما يمكن تصوره هنا عنصران. غير أن القول بما يعمل بعضه في بعض لا يقصر الجملة على عنصرين فحسب، أي أنه لا يقف عند حدود الجملة الدنيا، أو نواة الجملة - على حد

2- البناء :

يكثر في الكتاب ورود مصطلح البناء، ولا سيما في الجملة التي سميت فيما بعد، الجملة الإسمية. يقول سيبويه عن (هذا) في قولهم: (هذا عبد الله منطلقا) : « ف (هذا) اسم مبتدأ يبني عليه ما بعده، وهو (عبد الله). ولم يكن ليكون (هذا) كلاما حتى يُبنى عليه، أو يبني على ما قبله. فالمبتدأ مسند، والمبني عليه مسند إليه » (الكتاب، 78/2) فيجعل الكلام بناء. ولا يكون البناء إلا في داخل نظرية العمل سواء كان الخبر المبني مفردا أو كلاما واقعا في موقع المفرد، فأنت تقول: (عبد الله انطلق)، فتبني (انطلق) على (عبد الله)، تريد بذلك « أنه في موضع (منطلق) اذا قلت: (عبد الله منطلق)، فهو موضع النبي بني على الأول وارتفع به » (الكتاب، 81/1). فإن قلت: (أنا عمرو ضربته) ف« إنما هو اسم مبتدأ، ثم ابتدئ بعده [...] والكلام في موضع خبره » (الكتاب، 148/1)، ف (ضربته) كلام، و (عمرو ضربته) كلام، و (أنا عمرو ضربته) كلام. ولا يكون بناء الكلام على المفرد وارتفاعه به من جهة الدلالة.

قد يغري قول سيبويه عن المبتدأ انه مسند، وعن الخبر انه مبني عليه مسند إليه، بجعل المبتدأ أصلا، والخبر فرعا متعلقا به، فلا تكون العلاقة حينئذ بين المبتدأ وخبره علاقة متكافئة،

وهذا ما عبر عنه السيرافي حين قال شارحا احد وجوه المسند والمسند إليه في الكتاب، إن سيبويه جعل المبني عليه مبتدأ « من قبل انك جئت به فجعلته أصلا لما بعده. ولم تبني على شيء قبله، ثم جئت بما بعده، وهو محتاج إلى ما قبله، فصار فرعا عليه. فلذلك قيل: (مبني) للثاني إذ كان هو الفرع، وقيل: الأول (مبني عليه) إذ كان هو الأصل، كما تُبنى الفروع على الأصول » (شرح الكتاب، 60/2-61). لا أظن أن الأمر على هذه الصورة في الكتاب، فالبناء غير الإسناد، وإن كانت بينهما وجوه شبه، فالبناء لا يتوقف عند حدود العلاقة بين طرفي الجملة الاسمية، ولا

أول المستويات في دراسة اللغة، توافقا شكليا، وإنما هو راجع إلى تماثل تقييمهما للظواهر اللغوية، إن لم نقل إنه راجع إلى تطابق التقييمين. غير أنه في سعيه إلى إثبات وجود نظرية عامة للجملة عند النحويين العرب يجعل تعريفهم للكلام تعريفا مرتبطا بالدلالة، فيقول: « ويظهر ذلك أولا في تعريفهم للكلام تعريفا، وإن تعلق بالقيمة الدلالية فإنه يمكن من التمييز بين ما هو جمل، وما ليس جملا في اللغة العربية، ويظهر كذلك فيما يقوله سيبويه في الباب الثالث من كتابه، من أن الجملة [كذا] ما تكون من مسند ومسند إليه » (خواطر هيكلية في كتاب سيبويه، 268-271).

ذكرت أن سيبويه لم يستخدم مصطلح الجملة قط. غير أن غياب هذا المصطلح لا يمكن أن يكون دليلا على غياب مفهوم الجملة عنده، فقد يعبر عن هذا المفهوم بمصطلح آخر، أو بوصفه أو بحدده. وجمع النحاة العرب؛ من يستخدم (الجملة) منهم ومن لا يستخدمها، للقول إن تعريفهم للكلام يتعلق بالقيمة الدلالية لا يبدو لي صحيحا بهذا الاطلاق 9 وإن كان ذلك ظاهرا عند من حد الكلام بأنه «القول المفيد بالقصد»، لأنه يستخدم مصطلح الجملة فلا يجعلها مرادفا للكلام (ابن هشام: المغني، 374/2).

لا يقوم (الكلام) في الكتاب على المعنى فحسب، فليس استغناء المعنى إلا وجها من وجوه العلاقة التي تجمع بين المسند والمسند إليه لأن هذه العلاقة تفرض أن يعمل احد العنصرين في الآخر. لذلك يربط سيبويه الاستغناء بالعمل حين يقول عن الكلام انه ما عمل بعضه في بعض واستغنى، فلا يستغني الكلام حتى يعمل بعضه في بعض، ولا يكون ما عمل بعضه في بعض (كلاما) حتى يستغني، فهما أمران متلازمان. كان (الكلام) عند سيبويه متعدد المعاني 10، فلم يكن غريبا أن يُبتدع في النحو العربي مصطلح جديد بإزاء الكلام، هو الجملة، كما ابتدع النثر بإزاء الكلام، فتعدد مدلولات المصطلح الواحد قد يكون باعثا على استخدام مصطلحات جديدة.

5- الاسناد والمستوى الأدنى :

يلاحظ الدارس لكتاب سيبويه ولكتب النحويين العرب من زمان سيبويه إلى زماننا، ندرة استخدام مصطلحي المسند والمسند إليه، فهو يجعل الكلام مسندا ومسندا إليه لا يستغني أحدهما عن الآخر، غير أنه سرعان ما ينتقل في تحليله إلى مصطلحي الفعل والفاعل من جهة، والمبتدأ والخبر من جهة ثانية، أي إلى ما تواضع النحويون فيما بعد على تسميته بالجملة الفعلية والجملة الإسمية. رأى ظلمون أن هذا الأمر ربما يشير إلى أن علاقة الاقتضاء المتبادل بين المسند والمسند إليه لم تكن ذات أهمية كبيرة في أبواب الكتاب النحوية (217). غير أنني أزعج أن الأمر ليس كذلك، فعلاقة الاقتضاء المتبادل بين هذين الزوجين هي عين العلاقة بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر. وإنما يرجع النزول إلى المستوى الأدنى إلى ضرورات التحليل في ضوء نظرية العامل.

صحيح أن المبتدأ يعمل في خبره كما يعمل الفعل في فاعله عند سيبويه (الكتاب، 87/2)، غير أن الخلاف بعد ذلك أكثر من أن يُحصى في هذه السطور. لذلك اكتفي بالإشارة العابرة إلى عدد مسائل الخلاف التي ربما يعود أكثرها إلى الخلاف الجوهرى بين الاسم والفعل :

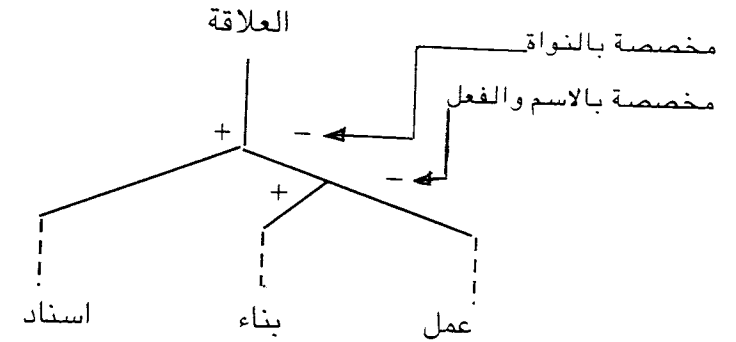
- لا يكون الفعل في الجملة إلا ركنا من ركني الاسناد، ولذلك لا يُبنى عليه إلا الاسم. أما الاسم فيكون ركنا، كما يكون غير ركن. وقد يبنى على الاسم اسم مثله فيكون كلاما، وقد يبنى عليه كلام مركب من الفعل وفاعله، أو من المبتدأ وخبره، وقد يبنى على هذا الكلام كلام آخر، كما في مثال سيبويه : أنا عمرو ضربته (الكتاب، 148/1)، وليس ذلك في الفعل، فلا تكون الجملة المركبة إلا مبدوءة بالاسم.

- قد يُتصرف بالجملة الاسمية بالتقديم والتأخير، ولا يكون ذلك في الفعل، لأنه إن تقدم عليه فاعله ارتفع بالابتداء.

- الفعل يرفع وينصب، وقد يتعدى فاعله فيعمل في مفعول به، أو في اسم الحدثان الذي أخذ منه، أو في اسم الزمان واسم المكان، أو في

بين طرفي الجملة الفعلية - وهما طرفا الاسناد - بل يتعدى هذه العلاقة. وقد لاحظت جورجين ايوب (La forme du sens, 54 - 55) أن البناء لا يتناول الاسناد فحسب، فقد يبنى الاسم على الفعل منصوبا على أنه مفعول به، ومجرورا على أنه مفعول غير صريح، كما يقول النحويون العرب. واعتقد أن مصطلح البناء في الكتاب يتجاوز أيضا هذه الحدود فيبنى الاسم على الفعل فيُنصب وهو غير مفعول به، فقد يكون مفعولا مطلقا أو مفعولا لأجله أو غير ذلك (الكتاب، 339/1). وقد يبنى الاسم على الفعل مفعولا به والفعل على الاسم مجزوما به في وقت واحد. مثال ذلك : **أَيْهَمُ تَرَى يَأْتِكُ** (الكتاب، 84/1)، وقد تناول الزجاجي هذا المثال واحتجاج الكوفيين بأسماء الجزاء التي « تجزم الفعل وينصبها الفعل الذي تجزمه » لالزام البصريين بقبول مبدأ ترافع المبتدأ والخبر (الايضاح، 140).

غير أن البناء ليس مرادفا للعمل، لان البناء لا يكون إلا في الاسماء والأفعال، إذ يبنى الاسم على الاسم والاسم على الفعل، والفعل على الاسم. ولا يبنى الحرف على الاسم أو الفعل لانهما لا يعملان فيه، ولا يُبنى الاسم على الحرف ولا الفعل على الحرف الذي يعمل فيهما، فكل بناء عمل، وليس كل عمل بناء، كما كل اسناد بناء، وليس كل بناء اسنادا. يمكن إذن أن يرمز للعلاقة بين العمل والبناء والاسناد بالشكل التالي :



الشكل 7

غير ذلك من المفاعيل.

- لكل من الجملة الاسمية والجملة الفعلية في أبواب النحو كباب حروف الابتداء، والنفي، والجزاء، الخ. سمات تنفرد بها عن الأخرى مما يضيق المقام بذكره.

و - الإسناد والقضية المنطقية :

1 - الإسناد والقضية المنطقية في عصر سيبويه :

درس رافعي ظلمون الأمثلة التي وردت فيها مادة (س ن د) عند الفراء وعند ابن المقفع ليخلص إلى القول إن مصطلح الإسناد كان معروفا في أيام سيبويه للتعبير عن العلاقة المنطقية بين طرفي القضية. وربما كان يشير بذلك إلى أن الإسناد في الكتاب إنما هو تعبير عن هذه القضية. فقد ورد في كتاب المنطق لابن المقفع ستة ألفاظ من مادة (س ن د) كقوله : «ولا يكون الفعل إلا محمولاً على غيره، مسندا إليه» (ظلمون، 215). كما وردت الفاظ في معاني القرآن للفراء : 79/1، 83، 119، 257، 203/2، 207، 320، 328، 360 (Mohamed Badawi : la terminologie d'al-Farrâ), 385 / 384. ويستبعد ظلمون أن يكون لجوء ابن المقفع إلى مادة (س ن د) مجرد اختيار موفق للفظ من ألفاظ اللغة، فيفترض أن يكون ذلك دليلاً على وجود مصطلح معروف تتداوله أوساط النحاة المناطقة العرب في عصر سيبويه. غير أنني لا أظن ذلك لعدد من الأسباب أوجزها في ما يلي :

- لا يبدو الإسناد في نص ابن المقفع مصطلحاً صريحاً، لأن الفعل في الإصطلاح (مسند). أما عبارة (مسندا إلى غيره) الواردة في نص ابن المقفع فهي أقرب إلى الشرح منها إلى الإصطلاح، وهي تأتي فضلاً عن ذلك، شرحاً لعبارة أخرى : (محمولاً على غيره). وسوف يصبح المحمول مصطلحاً عند المناطقة كما يقول الخوارزمي : «الموضوع هو الذي يسميه النحويون المبتدأ [...] والمحمول هو الذي يسمونه خبر المبتدأ» (مفاتيح العلوم، 86).

- لم يرد الإسناد في معاني القرآن للفراء مصطلحاً موازياً للمحمول في القضية المنطقية، ولم يرد مصطلحاً نحويًا كذلك، فلا يمكن جمع الأمثلة التي اطلق فيها الفراء هذا اللفظ لا في هذا الباب ولا في ذلك. يدل على أنه ليس مصطلحاً نحويًا أن الفراء استخدمه في موضعين لإسناد الفعل إلى فاعله النحوي، وفي ستة مواضع لعلاقة المضاف بالمضاف إليه. ويدل على أنه ليس مصطلحاً منطقيًا أن الفراء استخدمه في العلاقة بين الفعل وفاعله الحقيقي كما استخدمه في غير هذه العلاقة، إذ لا يمكن في المواضع الستة المشار إليها، وهي المواضع التي تتحدث عن إسناد الاسم المضاف إلى الاسم المضاف إليه، أن تؤوّل العلاقة دائماً على أنها علاقة الفعل بفاعله الحقيقي. لئن أمكن التأويل في مثل الآية [لقمان، 19/31] : (إن أنكر الأصوات لصوت الحمير) حيث «أسند الصوت إلى جمع» (معاني، 119/1)، وذلك بأن يتأول (الصوت) بالفعل (صات) فيسند إلى فاعل حقيقي هو (الحمير). فإن الأمثلة الأخرى لا يتوصل إلى علاقة الإسناد المنطقي فيها، ولو بالتأويل، كما في قوله : (قرب صاحبهم)، فقد اسند (قرب) إلى (الصاحب) (معاني، 119/2)، وفي مثل (أول) «رفعت (أول) لأنها غاية. لا ترى أنها مسندة إلى شيء هي أوله» (معاني، 320/2). بل قد تكون العلاقة التي يعبر عنها بالإسناد بين الفعل ومفعوله الحقيقي، لا فاعله الحقيقي، كما في قراءة من قرأ : (هل أنتم مطّلعون) بكسر النون، وإنما هي القراءة : (هل أنتم مطّلعون) [الصفات، 54/37] «لان العرب لا تختار على الاضافة 11 إذا اسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسم مكْنِيٍّ عنه» (معاني، 385/2) أي أن العرب باضافتها أو بإسنادها اسم الفاعل (مطّلعون) إلى ضمير المتكلم تختار أن يكون الضمير مضافاً إليه، لا مفعولاً به لاسم الفاعل - وإن كان مفعولاً به في المعنى - فتقول (مطّلعِي) لا (مطّلعون).

- لا يخصص الفراء لفظ الإسناد للنحو، ولا للقضية المنطقية، فهو يطلقه على الإضافة النحوية وعلى غيرها، وهو يطلقه على الإسناد المنطقي وعلى غيره. يبدو إذن أنه كان يستخدمه بمعناه العام، وهو معنى

ثبت المصادر والمراجع

1- بالعربية :

- ابن أبي الربيع : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط 1 ، 1986 / 1457 .
- ابن جني : كتاب اللمع في النحو ، تحقيق الهادي كشريد ، Uppsala ، 1976 ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1952 .
- ابن سينا : رسالة اسباب حدوث الحروف ، تحقيق محمد حسان الطيان وبهي مير علم ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط 1 ، 1983/1403 .
- ابن منظور : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت
- ابن هشام : مغني اللبيب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، 1987 / 1407 .
- الاخفش : معاني القرآن ، تحقيق فائز فارس ، ط 2 ، 1981/1401 .
- الاسترابادي : شرح الكافية ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الجرجاني ، عبد القاهر : المقتصد في شرح الايضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1982 .
- الخليل بن احمد : كتاب العين ، تحقيق مهدي الخزومي وابراهيم السامرائي ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط 1 ، 1988/1408 .
- الخوارزمي ، محمد بن يوسف الكاتب : مفاتيح العلوم ، مطبعة الشرق ، القاهرة .
- سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1977 .
- السيرافي ، ابو سعيد : شرح كتاب سيبويه ، ج 2 ، تحقيق رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1990 .
- السيوطي : جمع الهوامع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1992/1413 .
- الفراء : معاني القرآن ، تحقيق محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتي ، بيروت ، ط 3 ، 1983/1403 .
- المبارك ، ملزوم : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1974 .
- المبرد : المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضية ، عالم الكتب ، بيروت .
- المسدي ، عبد السلام : قاموس اللسانية ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1984 .
- المهيري ، عبد القادر : « الخليل بن احمد وكتاب العين » ، في : اعلام وآثار من التراث اللغوي ، دار الجنوب للنشر ، تونس ، 1993 ، ص 9-36 .

2- بغير العربية :

- Ayoub, Georgine : " La forme du sens", The Arabist, Proceidings of the colloquium on arabic grammar, Budapest, 1991.
- Diallo, Amadou : La théorisation et la terminologie d'al-'Aḳfaṣ al-'Awsaṭ thèse de doctorat, Université Lyon 2, 1997.
- Grotzfeld, Heinz : "Pensée structuraliste dans le Kitāb de Sībawayhi et chez ses successeurs", traduit en arabe par cabd l-Ġabbār b. Garbiyya sous le titre : "Ḳawāṭir haykaliyya fi Kitāb Sībawayhi wa Kutub man ḡā'a ba'ada hu min an-nuḥāt", in : Ḥawliyyāt l-Ġāmicat t-tūnusiyya, n° 18, 1980, PP. 257- 282.

لو كان سيبويه لا يرى في المسند والمسند إليه إلا العنصرين الضروريين للقضية المنطقية لجمع بين الفاعل والمبتدأ من جهة ، والفعل والخبر من جهة أخرى ، فالقضية المنطقية لا تحتل غير هذا التقسيم . ولو كان ينطلق من تصنيفه للمسند والمسند إليه من نظرية الاخبار التي تجعل الفاعل والمبتدأ محدثا عنهما ، والفعل والخبر حديثا عن المحدث عنه لجمع بين الفاعل والمبتدأ في لفظ المسند إليه ، وبين الفعل والخبر في لفظ المسند ، وهو ما لم يقم به . ان جمعه في لفظ المسند بين الفعل والمبتدأ من جهة ، وفي لفظ المسند إليه بين الفاعل والخبر من جهة أخرى دليل على أن المعنى لم يكن الأساس في تصنيفه ، ولهذا يفرق سيبويه بين الخبر النحوي والخبر الحقيقي . أي بين اللفظة التي موقعها النحوي خبر للمبتدأ ، واللفظة التي تحمل الفائدة والخبر ، فلا يجعل الخبر الحقيقي مسندا ، بل يقصر الاسناد على الخبر النحوي . ففي قولك (هذا عبد الله منطلقا) يجعل (هذا) مسندا و (عبد الله) مسندا اليه ، ويجعل (المنطلق) خبرا ، وهو خبر حقيقي لا نحوي لانك « تريد أن تنبهه له منطلقا ، لا تريد أن تعرفه عبد الله لأنك ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : (انظر اليه منطلقا) » (الكتاب ، 77/2-81) .

واضح من هذه الامثلة ان سيبويه لا يسمي الحال (منطلقا) - وهو الخبر الحقيقي - مسندا ولا مسندا اليه ، بل خبرا ، ويترك المسند والمسند اليه للعنصرين اللذين تقوم الجملة نحويا عليهما وهما (هذا) و (عبد الله) مع ان الخبر الحقيقي ليس فيهما .

لو كان الاسناد مصطلحا تتداوله أوساط " النحويين المناطقة " في أيام سيبويه ليدل على علاقة المحمول بالموضوع لظهر بهذا المعنى في كتب النحويين . وليس الأمر كذلك في معاني القرآن للفراء ، لانه يرد فيه بالمعنى المعجمي العام ، ولا في كتاب سيبويه ، ولا في كتاب العين ، لانه يرد فيهما دالا على علاقة نحوية متكافئة .

- 8- انظر André Roman : la grammaire de l'arabe, pp 86-89
- 9- Hassan Hamzé : les théories grammaticales d'az-Zaggāgī, 2/534-547
- 10- يقدم جيرار تروبو للفظ الكلام المعادلات الفرنسية التالية :
 pose, mot, énoncé, énonciation, langue.
- G. Troupeau : Lexique index du Kitâb de sîbawayhi : انظر et langage
- 11- حين نقل رافي ظلمون نص الفراء غير فيه فجعله : « لان العرب لا تختار إلا الاضافة ». وقال إنه مدين لمخائيل كارتر بهذا التصويب. وقد وهما في ذلك. فنص الفراء لا يحتاج إلى تصويب.

- French, Henri: *Traité de philologie arabe*, Beyrouth, 1969
- Hamzé, Hassan : "La position du sujet verbal en arabe", in : Pierre Cotte : Actes du colloque : La linéarité dans le langage. Lille, 1994. sous presse.
- Hamzé, Hassan : Les théories grammaticales d'az-Zaggāgī. thèse d'Etat. Université Lyon 2. 1987
- Talmon, Rafael, "Musnad, musnad ilayhi and the early history of arabic grammar : a reconsideration, in JRAS, 1987, PP. 208-222.
- Talmon, Rafael : "al-kalâm mâ kâna muktafiyan bi-nafsihî wa-huwa l-gumla". in : Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft, Band 138, Heft 1, 1988, PP. 74-98
- Troupeau, G. : Lexique-index ddu Kitâb de Sîbawayhi, Klincksieck, Paris, 1976
- Hamzé, Hassan : "Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe, in L. Banet et M. Pirenne (éd.) : Les clams de mots, PUL, 1994 pp. 93-115
- Roman, André: *Grammaire de الهوامش l'arabe*, PUF, 1990

- 1- وردت كلمة الجملة ثمانى مرات في الكتاب بمعناها المعجمي، المجموع. لا بمعناها الاصطلاحي. أما ما نقله السيوطي (جمع اليوامع. 32/1) عن الخفاجي في سر الفصاحة حين قال ان أبا طالب العبيدي المتوفى في عام 406 للهجرة استدل في نصرته لمذهب النحويين القائلين بأن الكلام هو المفيد بقولهم لمن يورد ما ثقل فاشدته " هذا ليس بكلام ". ويقول سيبويه " إن الكلام إنما يقع على الجمل ". فلا ينبغي في رأينا أن يحمل على معناه الحرفي. لأنه لا ينقل كلام سيبويه نصا. وربما اراد به أن الكلام عند سيبويه مقابل للجملة كما تواضع عليها النحاة العرب من بعده.
- 2- ورد لفظ الجملة مرة واحدة في معاني القرآن للأخفش بمعنى القول الجمل. وذلك في قوله " إن كل اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلا من بعده فهو مرفوع. وخبره إن كان هو هو. فهو أيضا مرفوع [...] وهذه تأتي على جميع ما في القرآن (معاني القرآن. 9/1)
- 3- انظر R. Talmon : Al-Kalâm mâ kâna muktafiyan bi-nafsihî wa huwa l-gumla La terminologie d'al-Farrâ, thèse en cours, Lyon وانظر الثبت الذي اعده بدوي في رسالته
- 4- حرصت على عدم ترجمة مصطلحي *prédictat* و *sujet* وهما ركنا الجملة الاساسيان. ومصطلح *verbe im-personnel* وهو الفعل الذي لا فاعل له في الحقيقة. في صلب النص. لان في استخدام مقابل عربي لهذه المصطلحات مفارقة في عرض وجهة نظر الباحث الذي يقول إن هذه المصطلحات ليس لها مقابل في لغة العرب. إلا إن سلمنا بأن الباحث يجهل وجود هذه المصطلحات. وقد ميز عبد السلام السدي في معجمه المصطلح النحوي من المصطلح المنطقي. فاستخدم المسند والمسند إليه في مجال النحو. والموضوع والمحمول في مجال المنطق. وترجم *impersonnel* بالميم
- 5- Talmon : Musnad, musnad ilayhi and the early history of arabic grammar. p.209 غير أن هذا القول يفرض ملاحظة أولية لا ينبغي أن تغيب عن بال الباحث. وهي أن الأول هو الأول في التقدير. ففي جملة مثل (تعميمي انت) أو (قائم زيد) يبنى الكلام على التقديم والتأخير. فيكون الأول (انت) والثاني (تعميمي) وقائم.
- 6- انظر Hassan Hamzé : les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe
- 7- يقول الكوفيون إن المبتدا والخبر يترافعان. انظر على سبيل المثال الفراء. معاني القرآن. 446/1.